النزوح والهجرة في القارة الإفريقية بين الاضطرار والحلم .. قراءة في الاقتصاد و الديموغرافيا ونوايا الهيمنة

محسن حسن

يؤكد كثيرون أن مشكلة النزوح السكاني في القارة الإفريقية، هي واحدة من أعقد المشكلات التي تواجهها هذه القارة على الإطلاق، ليس اليوم فقط، وإنما منذ عقود وقرون طويلة؛ فقد كان للنزاعات والحروب الطاحنة والمدمرة التي مرت بها إفريقيا ـ وفق هذا التأكيد ـ دور كبير في ازدياد حدة المشكلات السكانية والديموغرافية لدى الأفارقة، وهي المشكلات التي باتت تشكل العبء الأكبر على حكام ودول القارة، نظراً لأن تهديداتها لم تعد تقتصر فقط على الداخل الإفريقي، وإنما تجاوزت ذلك في اتجاه تهديد المجتمعات الخارجية في مناطق كثيرة من العالم، أبرزها دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع منظمة الاتحاد الإفريقي إلى وضع هذه المشكلة في مقدمة أولوياتها خلال القمة الأخيرة للاتحاد، في دورتها الثانية والثلاثين، والتي انعقدت مؤخراً تحت القيادة المصرية، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا في العاشر من فبراير الماضي ٢٠١٩.

ورغم هذه المخاوف والتهديدات التي تمثلها حركات الهجرة والنزوح داخل إفريقيا وخارجها لدى البعض، إلا أن الأسئلة التي تطرح نفسها بقوة في هذا الإطار: هل حقاً تعد متغيرات الهجرة والنزوح أحد عوامل التراجع وعدم الاستقرار في القارة الإفريقية؟ ما مدى إمكانية استفادة القارة السمراء من متغيرات الهجرة والنزوح؟ وهل تساهم الهجرة الدولية للأفارقة في دعم الاقتصاد الإفريقي أم في زعزعته وعدم استقراره؟ وما أهم المنطلقات والدوافع المؤثرة في حركة الهجرة الإفريقية؟ وإلى أي حد ترتبط ضغوط واضطرارات الأفارقة الأمنية من جهة، وأحلامهم الاقتصادية والمعيشية من جهة أخرى، بمستقبل الهجرات والنزوح من القارة أو إليها؟ وإلى غير ذلك من أسئلة واستفسارات

نحاول مناقشتها والتطرق إليها من خلال هذا العرض الاستقرائي لمعطيات الاضطرار والحلم بين سكان القارة الإفريقية السمراء!!

مؤشرات عالمية

بناءً على الأرقام الرسمية المتداولة بشأن مؤشرات النزوح والهجرة السكانية في العالم، نلمح تفوقاً لمستوى الهجرة الداخلية على نظيرتها الخارجية؛ حيث" قُدر عدد المهاجرين الدوليين في عام ٢٠١٥ بحوالي ٢٤٤ مليون مهاجر دولي، مقابل أكثر من ٧٤٠ مليون شخص هاجروا داخل بلد مولدهم"[١] ومع الحقيقة القائلة بتفوق الهجرة الداخلية، إلا أن مؤشرات عديدة، تصب في إطار تنامي الهجرة الخارجية(الدولية)؛ فقد نمت الهجرات الخارجية من ٢.٨% بالنسبة لسكان العالم عام ٢٠٠٠، إلى ٣.٣% عام ٢٠١٥؛ لذا "تذهب التقديرات عموماً إلى تزايد عدد المهاجرين الدوليين على مدى العقود الأربعة والنصف الماضية"[٢]

وتفيد المؤشرات الدولية الخاصة بعدد اللاجئين من جهة، وعدد طالبي اللجوء من جهة أخرى، إلى أنه" بحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ مجموع عدد اللاجئين ٢٢.٥مليون لاجيء، في حين تم تسجيل ٢.٨ مليون شخص من طالبي الحماية الدولية الذين ينتظرون البت في وضعهم كلاجئين، حيث تعد ألمانيا أول بلد متلق لطلبات اللجوء بواقع ٧٢٠.٠٠٠ طلب من أصل حوالي مليونى طلب في عام ٢٠١٦، تليها الولايات المتحدة ٢٦٢.٠٠٠ طلب، وإيطاليا ١٢٣.٠٠٠ طلب، في حين تقدر مفوضية اللاجئين أن ٥١% من مجموع اللاجئين الدوليين خلال الفترة ذاتها، كانوا في أعمار تقل عن ١٨ سنة"[٣]

ويعد النزوح القسري أحد الأوجه الأكثر إيلاماً ومأساوية بالنسبة للنازحين واللاجئين في دول العالم عموماً، وفي دول القارة الإفريقية على وجه الخصوص؛

---

[1] انظر: تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨، ص ١٣، متاح على الرابط: https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_ar.pdf ، (بتصرف يسير)

[2] المصدر السابق نفسه، ص ١٥

[3] المصدر السابق نفسه، ص٣٢(بتصرف يسير)

فبحسب تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٥، يوجد" نحو ٦٠ مليون شخص شردوا قسرا- إما كلاجئين (١٩.٥ مليون)، أو نازحين ومشردين داخليا(٣٨.٢ مليون)، أو طلاب لجوء- وهو أكبر عدد منذ الحرب العالمية الثانية؛ فإذا شكل النازحون قسرا دولة، لجاءت في المرتبة الرابعة والعشرين عالميا من حيث عدد السكان، مما يبرز ضخامة التحدي، خاصة أنه من المتوقع أن تزداد هذه الأزمة سوءا؛ ففي ٢٠١٤، لم يتمكن سوى ١٢٦٨٠٠ لاجئ من العودة إلى أوطانهم- وهو أقل عدد منذ ٣١ عاما"[٤]

مؤشرات إفريقية

وبتركيز النظر على مؤشرات النزوح والهجرة في داخل القارة الإفريقية، نجد تشاكباً كبيراً في الأسباب والمنطلقات والدوافع التي تقف وراء تلك المؤشرات؛ فبين عامى ٢٠٠٨و٢٠١٥" شُرد ما متوسطه ٢٦ مليون شخص بسبب الكوارث ذات الصلة بالطقس، فيما شهد العام ٢٠١٦ نزوح ما يقدر بنحو ١.١ مليون شخص بسبب المخاطر الطبيعية المفاجئة، في حين يقوم ١٥٠٠٠ شخص يومياً بالنزوح داخل الدول الإفريقية حالياً لأسباب مختلفة، وفق تقارير دولية؛ بحيث يعيش ما يقرب من ١٢.٦ مليون إفريقي في حالة نزوح دائم، وهو ما مثل ظاهرة إفريقية، خاصة بين عامى ٢٠١٦ و٢٠١٧، كان من بينهم ٢.٧ مليون شخص نزحوا داخلياً بسبب النزاع داخل دول إفريقية على رأسها جنوب السودان ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية"[٥]

وتسجل القارة الإفريقية خصوصية مدهشة تتعلق بقضية اللاجئين والنازحين؛ فبعض دول القارة لديها أعداد كبيرة من اللاجئين خارجها، بينما هي تستضيف أعداداً ربما تكون مماثلة من لاجئين غير وطنيين، وهو ما ينطبق على منطقة الشرق الإفريقي، ومنطقة وسط أفريقيا؛ حيث" توجد في المنطقتين دول تعد من أكثر دول المنشأ والملجأ

---

[4] راجع تقرير البنك الدولي عن النزوح القسري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/brief/forced-displacement-a-growing-global-crisis-faqs ، (بتصرف)

[5] راجع: اللاجئون والمشردون:أزمات مزمنة تسرّع جهود القمة الأفريقية لمقاومتها، تقرير صحيفة العرب اللندنية(باللغة العربية)، بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١، متاح على: https://alarab.co.uk ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف)

في الوقت نفسه؛ فالكونغو الديمقراطية مثلاً كان يوجد بها حوالي ٢٣٥ ألف لاجيء، في حين تعدى لاجئوها في الدول الأخرى ٤٥٠ ألف لاجيء، والسودان تستضيف حوالي ١٣٨ ألف لاجيء، ويتعدى لاجئوها في الدول الأخرى ٩٠٠ ألف لاجيء"[٦]

وعلى مستوى النزوح الداخلي في القارة الإفريقية، فإن المؤشرات الرقمية للنازحين، تسجل تراجعاً منذ العام ٢٠٠٤، وتحديداً من ١٣.٢ مليون نازح عام ٢٠٠٤، إلى ١١.٦ مليون نازح عام ٢٠٠٩، إلى ١١.١ مليون عام ٢٠١٠، وذلك وفق مؤشرات مركز رصد النزوح الداخلي الدولي؛ حيث كانت أفريقيا هي القارة الوحيدة التي شهدت تراجعاً في عدد النازحين خلال عام ٢٠١٠، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن "٤٠% من النازحين في العالم كانوا في أفريقيا، ويعانون صعوبات معقدة كنتيجة مباشرة لأعمال العنف، وحتى في الحالات الأكثر استقراراً، عجز العديد من النازحين عن إعالة أنفسهم بسبب عدم قدرتهم على إيجاد أو تأسيس سبل الرزق"[٧]

بين الاضطرار والحلم

ويتأمل مكونات النزوح والهجرة في القارة الإفريقية، يتبين لنا أنها تتبني على محورين لا ثالث لهما؛ الأول محور الاضطرار، وتمثله شريحة المهاجرين والنازحين المحليين في الداخل الإفريقي، لأسباب خارجة عن إرادتهم تتعلق بالعوامل الطبيعية أو الاعتبارات السياسية والعسكرية والحربية وصراع الفرقاء وخلافات الجوار، والثاني محور الحلم، وتمثله شريحة المهاجرين والنازحين الدوليين من الأفارقة الراغبين في تحقيق نقلة نوعية من الناحية الاقتصادية والمعيشية لهم ولباقي عوائلهم وأسرهم.

ووفق التقييم الاقتصادي لتلك المكونات المشار إليها بالنسبة لحركة الهجرة والنزوح في القارة، فإنه يجب التفريق بين نوعين من النزوح والهجرة؛ الأول الهجرة

---

[6] انظر: راوية توفيق، مشكلة اللاجئين في إفريقيا.. الأبعاد،الملامح،وسبل المواجهة، مجلة قراءات إفريقية، الموقع الإلكتروني، ٢٠١٦/٩/٢٠، متاح على: http://www.qiraatafrican.com ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف يسير)

[7] انظر: النزوح الداخلي .. الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠١٠، تقرير مركز رصد النزوح الداخلي ، مجلس اللاجئين النرويجي، مارس/آذار ٢٠١١، ص ٤٥، متاح على: http://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2011-global-overview-2010-global-ar.pdf ، (بتصرف)

الخارجية الناجحة والإيجابية، والثاني الهجرة الداخلية المهددة للاستقرار والأمن، ومن ثم فلا يجب النظر إلى حركة الهجرة في أفريقيا، باعتبارها سلبية مطلقاً؛ إذ أن هذه الحركة، لها بعض الأوجه الإيجابية، وخاصة تلك التي تتعلق بالهجرة الدولية الخارجية، وما تمثله من مصدر إفريقي ثري للتحويلات المالية؛ فبعيداً عن الصورة السلبية للنزوح الإفريقي لأسباب متعلقة بالنزاعات البينية أو الكوارث الطبيعية أو ما أشبه، فإن حركة الهجرة الإفريقية في صورتها الدولية أصبحت" مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية لمعظم البلدان الأفريقية"[٨]، بل إن ما تحققه هذه الحركة من ضمانة اقتصادية إيجابية، يعد الأفضل على الإطلاق إذا ما قيس بضمانات أخرى؛ حيث إن اقتصاديات الهجرة الإفريقية تعد" أكثر استقراراً، ويمكن الاعتماد عليها، لقلة تقلباتها الاقتصادية قياساً بالأشكال الأخرى لتدفقات العملات الأجنبية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ ففي عام ٢٠١٥ مثلاً سجلت الاقتصادات الإفريقية تحويلات بلغت ٦٦ مليار دولار أمريكي"[٩] ولعل هذا هو السبب في إنشاء المؤسسة الأفريقية للتحويلات المالية التابعة للاتحاد الإفريقي، بهدف" تسخير التحويلات المالية من أجل التنمية في أفريقيا"[١٠]

بين الاقتصاد والديموغرافيا

ولا شك في أن حركة الهجرة والنزوح في إفريقيا، تشكل أحد العوامل الرئيسية في تكييف وتغيير وجه القارة من الناحية الديموغرافية والسكانية، وكذلك من الناحية الاقتصادية، وفي هذا الإطار، فإن الحلم الإفريقي نحو الانطلاق الاقتصادي والتحليق الحضاري، يبقى حاضراً وبقوة، رغم منغصات النزوح الداخلي المعقد والمتشابك؛ ففي ظل التوقعات المستقبلية بتفاقم الاختلالات الديمغرافية بين مختلف أنحاء العالم، تبقى الحسابات الإيجابية داعمة للصالح الإفريقي بشكل عام؛ إذ" يُتوقع أن يبلغ عدد السكان

---

[8] انظر: مسودة الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل(٢٠١٨-٢٠٢٧)، منشورات منظمة الاتحاد الإفريقي، بدون تاريخ، ص ١٥، متاح على: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/32718-wd-arabic_revised_au_migration_policy_framework_for_africa.pdf ،(بتصرف يسير)

[9] المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف)

[10] المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف)

الشباب في أفريقيا ٢.٤ مليار نسمة بحلول ٢٠٥٠، بالتزامن مع توقعات بخسارة أوربية معاكسة؛ حيث الاحتمالية المؤكدة أن تشهد القارة الأوربية شيخوخة سكانية قوامها ٣٠ مليون نسمة من مجموع ٧٣٨ مليون نسمة بحلول ٢٠٥٠، وهو ما يؤشر لتدفقات وهجرات إفريقية متزايدة في اتجاه أوروبا وغيرها من البلدان المتقدمة، ما يمكن أن يسفر عن فوائد تنموية غير مسبوقة لإفريقيا"[١١]

ومستقبلاً، تؤكد التقارير المتخصصة، تحقُق عنصر الإيجابية من حيث ارتباط النهوض الاقتصادي الإفريقي، بمتغيرات الديموغرافيا السكانية في القارة السمراء؛ فوفق هذه التقارير"لا تزال الاتجاهات الديموغرافية في قارة أفريقيا ملائمة لتنمية القارة على المدى الطويل، رغم تعثر النمو الاقتصادي في أجزاء من هذه القارة، وخاصة مع ازدياد عدد سكان القارة بمعدلات أسرع من أي منطقة أخرى بالعالم؛ حيث زاد عدد سكان أفريقيا بأكثر من الضعف خلال السنوات ال٣٠ الماضية ليبلغ أكثر من مليار نسمة، بالتزامن مع توقعات للأمم المتحدة بأن عدد السكان هذا سيتجاوز أربعة مليارات نسمة بحلول عام ٢١٠٠، إذ ستشكل أفريقيا حوالي ٤٠% من سكان العالم، بل وستكون إفريقيا موطئاً لجزء كبير من القوى العاملة العالمية، فبحلول عام ٢٠٣٤ سيكون عدد السكان الأفارقة في سن العمل ١.١ مليار نسمة، لتتجاوز القارة السمراء بذلك كلاً من الصين والهند"[١٢]

ويتتبع الحراك السكاني الداخلي في القارة الإفريقية، وُجد أن حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، تؤثر بشكل كبير في رفع معدلات النمو السكاني للمدن والعواصم الإفريقية الكبرى، ففي الوقت الحالي" يتزايد عدد السكان في المناطق الحضرية من إفريقيا بأكثر من ١٥ مليون شخص سنوياً، في حين تتوقع الأمم المتحدة زيادة معدل التحضر العام لإفريقيا من ٤٠% حالياً، إلى أكثر من ٥٠% بحلول عام ٢٠٤٠، كما

---

[11] المصدر السابق نفسه، ص ٥(بتصرف)

[12] انظر: تقرير إفريقيا ٢٠١٨/٢.١٧(الأسواق العقارية في قارة من الازدهار والفرص)، منشورات مؤسسة نايت فرانكKnight Frank الدولية للأبحاث، ص ٦، متاح على: https://content.knightfrank.com/research/888/documents/en/africa-report-arabic-201718-4648.pdf ، (بتصرف)

يشير معهد المدن العالمية، أن لاجوس وكينشاسا ودار السلام ستكون أكثر ثلاث مدن اكتظاظاً بالسكان في العالم بنهاية القرن الحالي"[١٣]

تحديات التحكم والإدارة

وتؤكد مؤشرات قياس الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بحركة الهجرة والنزوح في إفريقيا، أن المؤثر الأكبر في توجيه دفة هذه الحركة، يكمن في طريقة إدارتها أو توظيفها واستغلالها؛ إذ تمثل آليات التحكم والإدارة، التحدي الأكبر أمام الدول الإفريقية في هذا الإطار؛ فعلى مستوى الإيجابيات" لعبت هجرة اليد العاملة دوراً هاماً في سد احتياجات العمالة في قطاعات الزراعة والبناء وغيرها من القطاعات، إلى جانب الآثار المفيدة لردود الفعل على الهجرة، مثل التحويلات المالية، ونقل المعرفة والمهارة، وعودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، مما أسهم في التنمية الاقتصادية للعديد من بلدان المقصد الأفريقية"[١٤]، وعلى مستوى السلبيات" فإن سوء إدارة الهجرة أو الهجرة غير المدارة، يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية خطيرة على رفاه الدول والمهاجرين، بما في ذلك آثار محتملة مزعزعة للاستقرار على الأمن الوطني والإقليمي، كما يمكن أن تؤدي سوء إدارة الهجرة أيضاً إلى توترات بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين"[١٥]

ويظهر مما تقدم بالنسبة لتحديات إدارة الهجرة والتحكم بها، أن الأدوار السلبية الرسمية للدول والحكومات، ومواقفها المترددة والضعيفة عند التعامل مع حركات الهجرة والنزوح في العالم عامة، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، ربما يعد العامل الأبرز في ضخامة النتائج السلبية والكارثية المترتبة على تلك الحركات، وخاصة حركات وهجرات النزوح القسري في القارة السمراء؛ يؤكد ذلك ما أظهرته البيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والتي تؤكد أنه" على الرغم من المستويات القياسية للنزوح القسري في جميع أنحاء العالم، لم يتم تحقيق سوى ٤.٧% من

---

[13] المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف يسير)

[14] انظر: مسودة الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل(٢٠١٨-٢٠٢٧)، مصدر سابق، ص ٥(بتصرف يسير)

[15] المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف يسير)

احتياجات إعادة توطين اللاجئين في عام ٢٠١٨؛ فمن بين ١.٢ مليون لاجيء، تم توطين ٥٥.٦٩٢ شخصاً فقط"[١٦]

ويمثل حق توفير الحماية والأمن للمهاجرين بصفة عامة، والمهجَّرين القسريين بصفة خاصة، الخيار الأقل تحقيقاً وتنفيذاً من الناحية العملية والميدانية، حتى الآن، وخاصة على مستوى القارة الإفريقية؛ إذ لا يزال التكامل الإقليمي في مجال إقرار السياسات الشاملة بشأن الهجرة، منقوصاً، وذلك في ظل غياب التنسيق الإفريقي الأمثل من حيث تعزيز الآليات الضامنة لحماية حقوق المهاجرين والتصدي للجرائم المهددة لهم؛" فعلى الرغم من التقاليد الإفريقية العريقة في مجال الضيافة تجاه اللاجئين، فإن الأعداد الكبيرة للاجئين المشردين، تشكل تحديات خطيرة للدول، في ظل الحاجة الماسة والدائمة لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى الوفاء بالتزامات الحماية الدولية، وتوفير حلول دائمة للاجئين، ومعالجة الأسباب الجذرية لتحركاتهم، بما في ذلك الصراع وعدم الاستقرار السياسي"[١٧]

تجربة رائدة

وفي إطار تقييم حركة الهجرة والنزوح في داخل القارة الإفريقية، لا بد من استحضار النماذج الأكثر ثراءاً وريادة في احتواء مشكلات اللاجئين والمهجرين وطالبي الحماية، وعلى رأس هذه النماذج تأتي التجربة الأوغندية في إيواء ودعم وتوطين اللاجئين؛ حيث تعد تجربة أوغندا في استقبال ودمج اللاجئين الأفارقة الفارين أو المهجرين إليها، واحدة من أبرز التجارب الإيجابية في التعامل مع حركة الهجرة والنزوح في الداخل الإفريقي على الإطلاق؛ فبحلول عام ٢٠١٦ كانت أوغندا قد اعترفت بما يقرب من ٧٠٠ ألف لاجيء من المهاجرين إليها من دول الجوار المضطرب، وخاصة من جنوب السودان والصومال وبوروندي ورواندا والكونغو، حيث قامت الحكومة

---

[16] راجع تقرير المفوضية على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/news/briefing/2019/2/5c6bfefa4.html ،(بتصرف يسير)

[17] انظر: مسودة الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل(٢٠١٨-٢٠٢٧)، مصدر سابق، ص ٢٨(بتصرف يسير)

الأوغندية بتخصيص(مخيم ناكيفيل) لإيواء هؤلاء اللاجئين، وهو المخيم الذي كان قد تم تأسيسه عام ١٩٥٨ لإيواء لاجئي قبائل التوتسي الفارين من مطاردة قبائل الهوتو خلال الحرب الأهلية الرواندية، والذي لا يبعد عن العاصمة الأوغندية كمبالا سوى ست ساعات فقط، ومن خلاله استطاعت أوغندا أن تقدم تجربتها الرائدة في الترحيب باللاجئين ودمجهم للإسهام الإيجابي الفاعل في الاقتصاد الوطني الأوغندي؛ إذ أتاح هذا المخيم الذي يشمل الكثير من الأنهار والتلال والأراضي الزراعية الخصبة، وتتسع مساحته وتمتد لما يقرب من ٢٠٠ كيلومتراً مربعاً، فرصة واعدة لتحقيق وتوفير حياة كريمة وأقرب إلى الأمن والاستقرار والتوطين الكامل للاجئين، وبحسب التوصيف الشخصي للزائرين الدوليين لهذا المخيم، فإنه عبارة عن قطاعات من القرى والأراضي المزروعة التي تشتمل على العديد من المزارع الحيوانية المدارة من قبل اللاجئين لإنتاج الغذاء اللازم لإطعامهم، وكذلك لتصدير كافة المنتجات الفائضة إلى خارج البلاد، ولم تكتف الحكومة الأوغندية بمجرد مساعدة اللاجئين على توفير غذائهم واحتياجاتهم الضرورية، وإنما حرصت كذلك على دمجهم في الأنشطة الثقافية والاجتماعية من خلال إنشاء الأسواق ودور العرض السينمائي وشبكات المحمول، وإلحاق كل ذلك بمناطق تواجدهم وإيوائهم، وللتعامل بإيجابية أكثر مع قضية الهجرة والنزوح، لم تكتف أوغندا بتقديم واجب الضيافة للفارين واللاجئين إليها، وإنما جعلتهم ضمن خططتها التنموية والتعليمية، وهو ما طبقته أوغندا أيضاً، على مخيّمى رينو وأدجوماني المخصصين لاستقبال وإيواء الفارين من الحرب الأهلية السودانية، الأمر الذي يجعل من هذه التجربة الأوغندية مثالاً غير مسبوق في إطاره، ويجب احتذاءه وتبنيه وتطويره لدى الدول الإفريقية[١٨]

وفي إطار توصيف التجربة الأوغندية الرائدة في التعامل الإيجابي مع قضايا الهجرة والنزوح في القارة السمراء، وخاصة من حيث استحضار البعد الاقتصادي

---

[18] راجع: أوغندا واحدة من أكثر دول العالم ترحيباً بطالبي اللجوء السياسي، تقرير (ويكي الأخبار) بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٦، متاح على: https://ar.wikinews.org/?curid=36863 ، (بتصرف)

والتنموي، تجدر الإشارة هنا إلى امتلاك أوغندا قانوناً خاصاً بقضية اللاجئين واستقبالهم والتعامل معهم وفق نظرة شاملة واستثمارية، وهو قانون صادر منذ العام ٢٠٠٦، ويعد القانون الأكثر إيجابية وسخاءً في العالم من حيث كونه يقر ويدعم كافة الجهود والخدمات الصحية والتعليمية المجانية للاجئين، بل ويمنحهم حق الانتقال والتحرك دون معوقات داخل المدن والمناطق الأوغندية، الأمر الذي أتاح لأكثر من نصف مليون لاجيء ينتمون لما يقرب من خسمة عشر بلداً إفريقياً، أن ينعموا بالاستقرار والحماية في مستوطنات أوغندا للاجئين، والمنتشرة في تسع مقاطعات مختلفة من البلاد، وعلى رأسها مخيم ناكيفيل الذي يؤوي ما يزيد على ٦٠ ألف لاجيء من جنسيات مختلفة غالبيتها من الكونغو الديمقراطية، وهو ما يؤثر بشكل إيجابي على استقرار منطقة القرن الإفريقي من الناحية الديموغرافية والاجتماعية والأمنية، خاصة مع وجود تجارب إيجابية أخرى في إثيوبيا وكينيا، لاحتواء اللاجئين الأفارقة، الأمر الذي شجع المؤسسات المانحة الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، على تقديم تمويلات سخية بملايير الدولارات" لتوفير الإغاثة للمجتمعات المضيفة للاجئين في منطقة القرن الإفريقي، ومنها أوغندا"[١٩]

نازحو القرن الإفريقي

وباستحضار إشكاليات الهجرة والنزوح في منطقة القرن الإفريقي، نجد أنفسنا مرة أخرى أمام محورى الاضطرار والحلم؛ فمعظم المهاجرين والنازحين عبر هذه المنطقة، يسعون خلف أحلامهم الخاصة بإمكانية تحقيق الثراء بين أحضان القارة الأوربية، وهي الأحلام التي تحمل بين طياتها أيضاً ملامح الاضطرار والقهر في ظل معاناة الكثير من شعوب دول هذه المنطقة، حالة من الفقر والجفاف وتراجع الأحوال المعيشية والاجتماعية، إضافة إلى اشتداد حدة الأزمات السياسية والخلافات البينية بين العديد من الفرقاء والغرماء من الباحثين عن الثروة والنفوذ، وأيضاً في ظل الضربات الأمنية

---

[19] راجع: محمد الدعدع، البنك الدولي يشيد بتجربة أوغندا في استضافة اللاجئين، تقرير بوابة الوطن الإلكترونية المصرية، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥، متاح على: https://www.elwatannews.com/news/details/1386754 ، (بتصرف)

الموجعة التي تقوم بها جماعات العنف المسلح كجماعة الشباب في الصومال وغيرها، الأمر الذي يُفضي إلى انتشار مظاهر الهجرات غير النظامية.

ومؤخراً شهدت منطقة القرن الإفريقي، وخاصة من قبل السكان في الصومال وإثيوبيا وإريتريا والسودان، تعاظم الرغبة في هذه النوعية من الهجرات؛ حيث يقوم اللاجئون عبر الطرق الشمالية والجنوبية، وتحديداً عبر السودان وليبيا وإثيوبيا ومصر، باتخاذ مسارهم نحو القارة الأوربية، ولكن المؤشرات الأكثر خطورة في هذه الهجرات، تتجسد في وجود عناصر إرهابية مهاجرة، وخاصة عبر السودان التي تعد مصدراً رئيسياً لتدفق المهاجرين غير النظاميين من دول القرن الإفريقي القادمين عبر البوابة الليبية، بمن فيهم تلك العناصر الراديكالية العنيفة، الأمر الذي يعني تفاقم المشكلات الأمنية الحدودية بين هذه الدول جميعها، وتكفي الإشارة هنا إلى وجود أكثر من ٧٥٠ ألف مهاجر غير نظامي من القرن الإفريقي على الأراضي الليبية، وأن نهايات عام ٢٠١٨ شهدت قيام السطات السودانية بإحباط إحدى المحاولات لتهريب أكثر من ١٥٠ من ضحايا الهجرة غير الشرعية في منطقة المثلث على الحدود المشتركة بين السودان ومصر وليبيا، كان من بينهم عناصر تنتمي لمنظمات إرهابية[٢٠] ولا تقتصر الهجرات غير النظامية للمهاجرين واللاجئين الأفارقة على حلم الوصول إلى أوروبا، ولكن يبدو أن بعض الأوضاع الإفريقية المعقدة تدفعهم إلى النزوح حتى إلى المناطق المتوترة، ولكن باعتبارها أقل توتراً مما هو كائن في بلادهم الأصلية، وخير مثال على هذا الأمر، ما أعلنته مفوضية شئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مؤخراً، من وصول ما يقرب من ١٥٠ ألف لاجيء إفريقي إلى اليمن خلال عام ٢٠١٨ الماضي فقط، أغلبهم أطفال منفصلون عن ذويهم، من إثيوبيا ثم الصومال، بهدف العبور إلى المملكة العربية

---

[20] راجع: عبد الرحمن أميني، اجتماع لمبادرة القرن الإفريقي لمناقشة التصدي لتدفقات الهجرة إلى ليبيا، بوابة الوسط الإلكترونية، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط: http://alwasat.ly/news/libya/229855،(بتصرف)

السعودية ومنطقة الخليج، هذا بخلاف أعداد أخرى من المهاجرين الصوماليين تقترب من ثلاثمائة ألف لاجيء ومهاجر، يتواجدون على الأراضي اليمنية منذ فترات سابقة[٢١]

بين النزوح واللجوء والعودة

وعند النظر في وضعية اللاجئين الأفارقة، نجد أن غالبيتهم محشورون في الزاوية، بين وضعياتهم الاجتماعية والمعيشية المزرية داخل بلادهم من جهة، وصعوبات ومخاطر الهجرة واللجوء للخروج من هذه الوضعيات واستبدالها من جهة ثانية، وفي كلتا الحالتين، يبقى الإنسان الإفريقي أشبه باللاجيء الدائم، سواء داخل وطنه الأم، أو خارجه!! وهذه الاعتبارات ربما هي السر وراء عدم الرغبة لدى كثيرين من الأفارقة المهاجرين في العودة مجدداً إلى بلادهم وأوطانهم الأصلية بعد أن خرجوا أو هاجروا منها، وخاصة في ظل ما يعرفونه جيداً من صعوبات الأوضاع الداخلية على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ إذ" يحتاج ٣٠ مليون شخص في القارة الإفريقية إلى المساعدة وفق تقديرات مفوضية اللاجئين للعام ٢٠١٨، من بينهم ٧.٥ مليون لاجيء، و٦٣٠ ألف طالب لجوء، ومليون شخص بدون جنسية، ونحو نصف مليون من اللاجئين العائدين"[٢٢]

وتمثل حالة النزوح الداخلي حالياً في إفريقيا، ظاهرة مقلقة للغاية، وتجسد مثالاً صارخاً على معاناة الإنسان الإفريقي وشتاته بين النزوح واللجوء والعودة؛ حيث يوجد ما يزيد على ١٨ مليون إفريقي نازح داخل بلده، لا يستطيع المغادرة أو الخروج، منهم في الكونغو الديمقراطية ما لا يقل عن ٤.٤ مليون كونغولي، كما يوجد هناك في بلدان الشرق الإفريقي أعداد كثيرة من النازحين الداخليين، وتعد إفريقيا الغربية كذلك مثالاً راهناً لظاهرة النزوح الداخلي في إفريقيا؛ إذ يوجد في مالي ما يزيد على ٩٠ ألف نازح، وكذلك الحال بالنسبة للمعاناة نفسها في بوركينا فاسو، ونيجيريا والصومال، حيث يصبح الكثير

---

[21] راجع: محمد السامعي، الأمم المتحدة:١٥٠ألف لاجيء ومهاجر وصلوا اليمن بـ٢٠١٨...، تقرير وكالة الأناضول التركية بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٢، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف)

[22] راجع تقرير قناة DW الألمانية تحت عنوان(إفريقيا ـ لا أمل للنازحين داخل القارة بالعودة إلى ديارهم)، بتاريخ ٢٠١٩/٢/٨، متاح على : https://p.dw.com/p/3Cvka (بتصرف يسير)

من المواطنين في عداد النازحين من غير القادرين على مغادرة البلاد، وأيضاً من غير القادرين على العودة والاستقرار، ناهينا عن صعوبات الحصول على فرص آمنة للجوء الخارجي[٢٣]

مغريات خارجية

وفي حقيقة الأمر، فإنه من غير المنطقي التسليم بأن مشكلات الهجرة والنزوح في القارة الإفريقية، تعود في أغلبها إلى أسباب كامنة وحاضرة داخل القارة نفسها؛ إذ من غير المعقول إغفال العديد من العوامل والمؤثرات الخارجية والدولية؛ فبالإضافة للأهداف السياسية والاستراتجية للقوى الكبرى في إفريقيا، والتي تساهم إلى حد بعيد في تشكيل وإعادة صياغة الديموغرافيا والاقتصاد الإفريقيين وفق مقتضيات المصلحة النافذة للدول الكبرى، فإن هناك المزيد من الدوافع والمؤثرات التي تقف مثلاً وراء الرغبة الأوربية الجامحة في استقطاب الأفارقة وتجنيسهم وتيسير سبل حصولهم على حق اللجوء السياسي لدى الدول الأوربية، ومن أهم هذه الدوافع والمؤثرات تأتي أولاً الرغبة الأوربية في مواجهة النقص المتزايد في أعداد الشباب وقلة الأيدي العاملة، في ظل عدم تناسب معدلات الإنجاب في أوروبا(طفلين لكل عائلة) مع متطلبات النمو الاقتصادي، وثانياً تأتي رغبة أوروبا في تعزيز سمعتها الدولية في مجال حقوق الإنسان من خلال تقديم التسهيلات للمهاجرين وطالبي اللجوء، وذلك في إطار التزامها الدولي والحقوقي بدعم المهاجرين وتوفير حياة آمنة لهم بعيداً عن الصراعات الدائرة في أوطانهم، وثالثاً يتطلب تعزيز مكانة أوروبا الصناعية في النظام الدولي، إعادة ترميم ديموغرافية السكان الأوربيين من حيث وفرة العمالة؛ لذا فإن استقطاب مهاجرين صناعيين عماليين عبر توظيف حركة الهجرة واللجوء الإفريقية سيكون واحد من أهم الدعامات في هذا الإطار، ورابعاً هناك رغبات أوربية وأمريكية مشتركة في توظيف المهاجرين في المجال العسكري وفق ضوابط أمنية خاصة، ومن ثم يتم استغلال نسبة كبيرة من المهاجرين الأفارقة بعد

---

[23] المصدر السابق نفسه(بتصرف)

تأهيلهم وإعادة ترتيبهم اجتماعياً وفكريا في الخدمة بمؤسسات الجيش والأمن والدفاع العسكري كجنود عاديين وفي المراكز غير الحساسة[٢٤]

خلاصات

ومن خلال العرض السابق يتبين لنا الآتي:

- **مشكلة** الهجرة والنزوح في القارة الإفريقية تعود إلى أسباب ودوافع ومنطلقات معقدة ومتشابكة، وكلها تدور في فلك الثنائية الأبرز بين الأفارقة، وهي ثنائية الاضطرار والحلم، وهو ما ينطبق خاصة على مشكلة النزوح الداخلي في القارة، في ظل سوداوية الكثير من الأوضاع المعيشية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وأمنيا.
- **كثير** من مشكلات الهجرة والنزوح في إفريقيا، يمكن حلها من خلال الإدارة والتوظيف الجيد، وإدارك سياسة إفريقية متكاملة بشأن تحديات الهجرة وصعوباتها، وكذلك من خلال استحضار التجارب الإيجابية الرائدة في التعامل مع اللاجئين والمهجرين، وعلى رأسها التجربة الأوغندية!!
- **حركات** الهجرة في إفريقيا ليست كلها سلبيات؛ فحركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، شكلت العامل الأساسي في نهضة المدن والعواصم الإفريقية من حيث التنمية البشرية والسكانية، وحركة الهجرة الخارجية من القارة الإفريقية إلى دول العالم، أصبحت تمثل المصدر الرئيسي للتحويلات المالية المعززة للاقتصاد القومي الإفريقي(٦٦ مليون دولار/ عام ٢٠١٥)، لكن تبقى حركة النزوح الداخلي هي الأكثر قسوة بين اللاجئين والمشردين في إفريقيا.
- **دول** الاتحاد الإفريقي لا تزال تفتقد إلى الآليات المشتركة والمتعاضدة في مجال حماية اللاجئين وتعزيز حقوقهم الإنسانية والمعيشية، سواء في دولهم الأم، أو

---

[24] انظر: طاهر،قحطان حسين، الهجرة إلى أوروبا.. رؤية تحليلية لما وراء التسهيلات الأوربية، تقرير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العراق، بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠١٥، متاح على: http://mcsr.net/news87 ، (بتصرف)

في الدول والأوطان البديلة، كما لا تزال قوانين الاتحاد قاصرة عن إلزام الأعضاء بمنح الحماية المشار إليها أو إيجاد البدائل التعويضية لها.

- **مؤشرات** الهجرة الداخلية على المستوى الدولي والإفريقي، تتفوق على مستوى الهجرة الخارجية على الأقل في الوقت الراهن، مع احتمالية كبيرة لتزايد حجم الهجرة الخارجية في ظل استمرار معدلاتها المرتفعة خلال الأربعة عقود والنصف الأخيرة.
- **ألمانيا** هي الأكثر وجهة بالنسبة للأفارقة المهاجرين وطالبي اللجوء، تليها الولايات المتحدة الأمريكية فإيطاليا، والأكثرية من مهاجري إفريقيا تحت سن ١٨ عاما، وعدد المهجّرين قسرياً بإمكانه تشكيل دولة تحتل المرتبة الرابعة والعشرين عالمياً من حيث عدد السكان، و١٢.٦ مليون إفريقي يعيشون في حالة نزوح دائم داخل القارة الإفريقية منذ ٢٠١٦ وحتى الآن.
- **كثير** من دول القارة الإفريقية، تجمع بين استقطاب اللاجئين غير الوطنيين من جهة، وتصدير اللاجئين الوطنيين من جهة أخرى مثل الكونغو والسودان؛ ففيهما لاجئين من دول الجوار، ولهما لاجئين أكثر لدى دول الجوار والعالم!!
- **سكان** القارة الإفريقية سيشكلون ٤٠% من سكان العالم بحلول عام ٢١٠٠، والعمالة الشابة في القارة ذاتها ستتفوق على نظيرتها العالمية، وخاصة الصين والهند بحلول عام ٢٠٣٤، وبواقع ١.١ مليار نسمة عاملة، وجميع التوقعات تصب في إطار انطلاقة عمالية كبرى في إفريقيا، مقابل شيخوخة وتراجع عمالي كبير في معظم الدول الكبرى المهيمنة اقتصادياً في الوقت الحالي، ما ستصبح معه هجرات القوى العاملة الإفريقية عاملاً أساسياً في تشكيل ديموغرافيا الاقتصاد العالمي مستقبلا، كما ستصبح بعض العواصم الإفريقية السمراء هي الأكثر اكتظاظاً بالسكان بنهاية القرن الحالي.
- **الأدوار** السلبية الرسمية للدول والحكومات الإفريقية، ومواقفها المترددة والضعيفة عند التعامل مع حركات الهجرة والنزوح في القارة الإفريقية والعالم، يعد العامل

الأبرز في ضخامة النتائج السلبية والكارثية المترتبة على تلك الحركات، ومن بين أكثر من مليون شخص طالب للجوء، لم يتم توطين سوى ٥٥ شخص تقريباً!!

- **التجربة** الأوغندية الإيجابية في التعامل مع اللاجئين الأفارقة، كفيلة ـ عند الاقتداء بها ـ بتقديم حلول عديدة وناجحة في علاج واحتواء ظاهرة الهجرة والنزوح داخل القارة الإفريقية، كما أن حركات الهجرة الخارجية للأفارقة، ليست مرتبطة بدوافع وأسباب داخلية للقارة السمراء فقط، وإنما بدوافع وأسباب خارجية متعلقة بمصالح الدول الكبرى ومستقبل الهيمنة الصناعية والاقتصادية لدى تلك الدول.
- **حركة** الهجرة الداخلية والخارجية في إفريقيا، يمكن تحويلها من النقيض إلى النقيض؛ فبإمكان الإدارة الجيدة والتوظيف الواعي اقتصادياً واجتماعياً، أن يحول الهجرات الإفريقية من صورتها السلبية إلى أفضل الصور إيجابية من حيث الإسهام الفاعل في إنعاش حركة التنمية والرفاه داخل القارة السمراء الواعدة.

الهوامش والإحالات

(١) انظر: تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨، ص ١٣، متاح على الرابط: https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_ar.pdf ، (بتصرف يسير)

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٥

(٣) المصدر السابق نفسه، ص٣٢(بتصرف يسير)

(٤) راجع تقرير البنك الدولي عن النزوح القسري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/brief/forced-displacement-a-growing-global-crisis-faqs ، (بتصرف)

(٥) راجع: اللاجئون والمشردون:أزمات مزمنة تسرّع جهود القمة الأفريقية لمقاومتها، تقرير صحيفة العرب اللندنية(باللغة العربية)، بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١، متاح على: https://alarab.co.uk ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف)

(٦) انظر: راوية توفيق، مشكلة اللاجئين في إفريقيا.. الأبعاد،الملامح،وسبل المواجهة، مجلة قراءات إفريقية، الموقع الإلكتروني، ٢٠١٦/٩/٢٠، متاح على: http://www.qiraatafrican.com ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف يسير)

(٧) انظر: النزوح الداخلي .. الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠١٠، تقرير مركز رصد النزوح الداخلي ، مجلس اللاجئين النرويجي، مارس/آذار ٢٠١١، ص ٤٥، متاح على: http://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/2011-global-overview-2010-global-ar.pdf ، (بتصرف)

(٨) انظر: مسودة الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل(٢٠١٨-٢٠٢٧)، منشورات منظمة الاتحاد الإفريقي، بدون تاريخ، ص ١٥، متاح على: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/32718-wd-arabic_revised_au_migration_policy_framework_for_africa.pdf ،(بتصرف يسير)

(٩) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف)

(١٠) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف)

(١١) المصدر السابق نفسه، ص ٥(بتصرف)

(١٢) انظر: تقرير إفريقيا ٢٠١٨/٢.١٧(الأسواق العقارية في قارة من الازدهار والفرص)، منشورات مؤسسة نابت فرانكKnight Frank الدولية للأبحاث، ص ٦، متاح على:

https://content.knightfrank.com/research/888/documents/en/afr ica-report-arabic-201718-4648.pdf ، (بتصرف)

(١٣) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف يسير)

(١٤) انظر: مسودة الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل(٢٠١٨-٢٠٢٧)، مصدر سابق، ص ٥(بتصرف يسير)

(١٥) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها(بتصرف يسير)

(١٦) راجع تقرير المفوضية على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/news/briefing/2019/2/5c6bfefa4.html ،(بتصرف يسير)

(١٧) انظر: مسودة الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل(٢٠١٨-٢٠٢٧)، مصدر سابق، ص ٢٨(بتصرف يسير)

(١٨) راجع: أوغندا واحدة من أكثر دول العالم ترحيباً بطالبي اللجوء السياسي، تقرير (ويكي الأخبار) بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٦، متاح على: https://ar.wikinews.org/?curid=36863 ، (بتصرف)

(١٩) راجع: محمد الدعدع، البنك الدولي يشيد بتجربة أوغندا في استضافة اللاجئين، تقرير بوابة الوطن الإلكترونية المصرية، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥، متاح على: https://www.elwatannews.com/news/details/1386754 ، (بتصرف)

(٢٠) راجع: عبد الرحمن أميني، اجتماع لمبادرة القرن الإفريقي لمناقشة التصدي لتدفقات الهجرة إلى ليبيا، بوابة الوسط الإلكترونية، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط: http://alwasat.ly/news/libya/229855،(بتصرف)

(٢١) راجع: محمد السامعي، الأمم المتحدة:١٥٠ألف لاجيء ومهاجر وصلوا اليمن بـ٢٠١٨...، تقرير وكالة الأناضول التركية بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٢، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف)

(٢٢) راجع تقرير قناة DW الألمانية تحت عنوان(إفريقيا ـ لا أمل للنازحين داخل القارة بالعودة إلى ديارهم)، بتاريخ ٢٠١٩/٢/٨، متاح على : https://p.dw.com/p/3Cvka (بتصرف يسير)

(٢٣) المصدر السابق نفسه(بتصرف)

(٢٤) انظر: طاهر،قحطان حسين، الهجرة إلى أوروبا.. رؤية تحليلية لما وراء التسهيلات الأوربية، تقرير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العراق، بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠١٥، متاح على: http://mcsr.net/news87 ، (بتصرف)